محليات

قانون الأحوال الشخصية يظلم الرجال

معراوي لـ«الوطن»: أي تعديل لا ينصف الرجل غير مقبول

| محمد منار حميجو

أكد القاضي الشرعي الأول بدمشق محمود المعراوي أن قانون الأحوال الشخصية الحالي لم يظلم المرأة على الإطلاق بل كان مجحفاً بحق الرجل، كاشفاً أنه تم رصد ما يقارب ١٤ حالة في القانون تشكل ظلماً للرجل بشكل كبير في حين لم يتم رصد أي حالة تنص على ظلم المرأة، لافتاً إلى أن أي تعديل فيه من باب إنصاف المرأة غير مقبول بل يجب أن يشمل التعديل إنصافاً للرجل لأنه تشدد كثيراً بحقه.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» بيّن المعراوي أن من بين الحالات التي ظُلم فيها الرجل مسألة الحضانة وذلك أنه يحق للمرأة الحصول على أولادها بمجرد تقديم طلب إداري إلى القاضي الشرعي والقاضي يوافق على الحضانة مباشرة، بينما إذا أصبحت من حق الرجل فإنه يجب أن يرفع دعوى خصومة في المحكمة وهذه الدعوى تحتاج إلى شهود وأطراف الدعوى كما أنها ستأخذ وقتاً طويلاً للبت فيها.

وأضاف المعراوي: إن من بين الحالات التي ظُلم الرجل فيها مسألة المهر وذلك أنه يُحبس في حال لم يدفعه إلى أن يدفع لطليقته، في حين إذا حكمت المحكمة الشرعية في استعادة المهر من الزوجة إلى الزوج فإن المرأة لا تحبس في حال لم تدفع المهر، مشيراً إلى أن من الحالات التي فيها ظُلم الرجل أنه من حق الزوجة أن ترفع دعوى تفريق أمام المحكمة الشرعية لعلة المرض أو الجنون في حين ليس من حق الزوج أن يرفع دعوى تفريق لعلة المرض لأن عصمة الطلاق بيده، متسائلاً ما ذنب الزوج إذا كانت زوجته مريضة؟.

وأشار القاضي الشرعي الأول إلى أن هناك بعض الأصوات تعلو وتطالب بتعديل قانون الأحوال الشخصية لأنه مجحف بحق الزوجة مستدلين في موضوع النفقة والطلاق التعسفي، ومدعين أيضاً أن النفقة في المحكمة الشرعية لا تتجاوز ٢٠٠ ليرة وهذا الكلام بحسب تعبيره ليس صحيحاً، موضحاً أن المحكمة في حالة النفقة تنظر إلى عسر الزوج ويسره فإذا كان معسراً حكمت المحكمة بما يتناسب مع دخله، في حين إذا كان ميسوراً فإن الحكم يتناسب أيضاً مع يسره، إلا أن هناك بعض المحامين أو المدعين يطالبون القاضي بأن يحكم لهم بنفقة الكفاية وهي التي لا تتجاوز ٢٠٠ ليرة، وبالطبع فإن القاضي ينزل عند رغبة المدعي وهي الزوجة وعندما يحكم لها بنفقة الكفاية فإنها تقيم الدنيا ولا تقعدها وتشيع أن القانون ظلمها علما أن القانون نزل عند رغبتها في ذلك.

وتابع المعراوي قائلاً: هناك حالات كثيرة حدثت في المحكمة الشرعية في موضوع النفقة والسبب أن يكون من محامي المدعية بأن ينصحها وبأن تقبل بنفقة الكفاية لكي لا تأخذ الدعوى وقتاً طويلاً ولاسيما أن مسألة عسر الزوج ويسره بحاجة إلى شهود ودعوى وهذا يحتاج إلى وقت طويل، ومن هذا المنطلق يشاع أن المحكمة الشرعية تظلم المرأة في مسألة النفقة لجهل العديد من الناس في هذا الموضوع.

واعتبر المعراوي أن المشكلة ليست في القانون بل المشكلة في تطبيقه، لافتاً إلى أن المشرع حينما وضع القانون وضعه للحالات الغالبة في المجتمع وأن تطبيقه على بعض الحالات الاستثنائية لا يعني أنه يظلم طرفاً على حساب طرف آخر، ضارباً مثلاً أن أحد القضاة أصدر حكما بتغريم المتهم حيث أبدل عقوبة السجن بالتغريم وأن القاضي لديه يقين أن المتهم مظلوم إلا أن النص القانوني يحتم على القاضي أن يحكم بذلك، فحينما أصدر الحكم بحقه قال القاضي للمتهم خذ هذه قيمة الغرامة وادفعها في الصندوق فدفع القاضي الغرامة من حسابه الخاص متسائلاً هل القانون كان ظالماً؟ بل إن قصة الرجل هي حالة من ألف حالة تحدث فلا يمكن أن نقول بأن النص القانوني لم ينصف الرجل وكذلك قانون الأحوال الشخصية هناك حالات نادرة تطبق بحق المرأة إلا أن هذه الحالة تحدث من ألف حالة معاكسة لها.

وقال المعراوي: إنني اعترف قد تحدث بعض الأخطاء في المحكمة لكنها قليلة والسبب إما أن يكون لجهل القاضي في الحادثة أو سوء تقدير منه.

وكشف المعرواي أن الدعاوى في المحكمة الشرعية بدمشق ارتفعت خلال الشهر الماضي ليبلغ عدد الدعاوى المسجلة في السبع محاكم إلى ١٤٠٠ دعوى في كل غرفة نحو ٢٠٠ دعوى في حين كانت المحكمة تستقبل شهريا نحو ٨٠٠ دعوى، لافتاً إلى أن الدعاوى في ازدياد ملحوظ سواء كانت دعاوى الطلاق أم النفقة وغيرها من الدعاوى.

وأضاف المعراوي: إن كل غرفة قد تفصل نحو ٨٠ دعوى في الشهر، مشيراً إلى أن بعض القضاة فصلوا خلال الشهر الماضي نحو ١٦٠ دعوى شهرياً من مختلف أنواع الدعاوى.

> المهر والحضانة والطلاق لعلة المرض من صور ظلم الرجل
>
> ١٤ مادة قانونية تنص على ظلم الرجل
>
> دعاوى الطلاق والنفقة ازدادت من ٨٠٠-١٤٠٠ بالشهر

الشوندر السكري أصبح علفاً للحيوانات

| عمار الياسين

أكد مدير عام مؤسسة الأعلاف مصعب العوض أن مبيعات المؤسسة من المواد العلفية بلغت خلال النصف الأول من العام الحالي نحو ١٣٨ ألف طن، أما مشتريات المؤسسة من المواد العلفية للفترة نفسها فبلغت نحو ٢٠٣ آلاف طن.

وكشف العوض لـ«الوطن» أن المؤسسة بدأت العمل على تصنيع فرامات خاصة بتقطيع درنات محصول الشوندر السكري الفائضة عن حاجة الجمعيات الفلاحية والثروة الحيوانية التابعة للقطاع العام، وذلك تمهيداً لنشرها وتجفيفها وإدخالها في العملية التصنيعية للمعامل التابعة للمؤسسة العامة للأعلاف، لافتاً إلى أن المؤسسة عملت خلال الفترة الماضية على تسويق كامل الكميات المستلمة من الشوندر السكري، مبيناً أن المؤسسة قامت بافتتاح دورة علفية جديدة (الدورة الثانية خلال هذا العام) لقطعان الأغنام والماعز والجمال والأبقار والخيول، والدورة العلفية الأولى التي يتم فيها إدراج محصول الشوندر السكري ضمن المقنن العلفي، مشيراً إلى أن الهدف من تصنيع الفرامات هو سرعة حفظها وتخزينها وتحولها إلى مادة مرغوبة ومطلوبة لمؤسسات وجهات القطاع العام.

وأوضح العوض أن دور المؤسسة العامة للأعلاف منصب وبشكل مباشر باتجاه التدخل الإيجابي (توفير المادة والمحافظة على الأسعار) لتحقيق وخلق حالة من استقرار أسعار المادة العلفية في الأسواق المحلية، ودعم مربي الثروة الحيوانية في كل ما يحتاجه من مقنن علفي، مشيراً إلى أن جميع الإجراءات والقرارات التي يتخذها مجلس إدارة المؤسسة من فتح للدورات العلفية وتمديدها والسماح لبعض المربين باستلام المقنن العلفي الخاص بقطعانهم من مراكز ومحافظات أخرى قريبة تأتي لتمكين الشريحة الأكبر من المربين من استلام كامل مخصصات قطعانهم، وعدم تفويت الفرصة أمام المربين الذين حالت الأعمال الإجرامية للمجموعات الإرهابية المسلحة دون استلام مخصصاتهم ولاسيما في بعض المناطق التي يتعذر التوزيع فيها حالياً وبشكل مؤقت نتيجة وجود العصابات الإرهابية المسلحة.

وقال العوض إنه وعلى الرغم من الارتفاع الكبير في أسعار المواد العلفية إلا أن الدعم السعري مستمر لجميع المواد العلفية التي يتم بيعها عن طريق المؤسسة من خلال تأمين الكميات المخصصة لقطعان الثروة الحيوانية بأسعار تشجيعية جداً تقل عن مثيلاتها في السوق السوداء وبسعر التكلفة دون أي هامش ربح بعد شطب حلقة الوسيط وبالتالي إلغاء الفروقات السعرية الكبيرة فضلاً عن جودة المقنن الذي يخضع وبشكل دوري للمراقبة والفحص والاختبار بشكل جيد خلال وبعد عمليات الشراء أو التصنيع وقبل عمليات النقل والتخزين والتوزيع، بالشكل الذي يحافظ على سلامة القطعان وضمان جودة منتجاتها.

محافظ السويداء ينهي الجدال بين جمعية اللحامين ومجلس مدينة السويداء

| السويداء- عبير صيموعة

يبدو أن الجدال القائم بين جمعية القصابين (اللحامين) ومجلس مدينة السويداء حول استلام المسلخ البلدي الجديد انتهى أخيراً بإعلان محافظ السويداء الدكتور عاطف نداف أن موعد استلام جمعية اللحامين في المحافظة لمشروع المسلخ البلدي الجديد من قبل الشركة المنفذة سيكون نهاية الأسبوع الحالي، مشدداً على ضرورة تأمين مسلخ تتوافر فيه كل الشروط الصحية والفنية والبيئية المطلوبة وموضحاً أن استثمار المسلخ يعني وصول مادة اللحم الصحي إلى المواطن.

وبقرار المحافظ هذا يكون الجدال قد انتهى بين الطرفين حول تجهيزات المسلخ التي اعترض عليها قصابو السويداء كما اتهمت جمعية القصابين الجهة المنفذة بتنفيذها المشروع وتجهيزه بتجهيزات الذبح والسلخ والتقطيع بما لا يتناسب مع عمليات الذبح (على حد قولهم) علما أن المسلخ الجديد يحقق جميع الشروط الصحية للذبح عكس المسلخ القديم الذي بات بؤرة للأمراض فضلاً عن أن مجلس مدينة السويداء قام بإضافة تعديلات كثيرة على تجهيزات المسلخ بحيث تتوافق مع مطالب القصابين في المحافظة.

من جهته رئيس جمعية القصابين حمزة السمان أشار إلى أن المسلخ الجديد يشتمل على جميع الشروط الصحية والبيئية المطلوبة إلا أنه يحتاج إلى ميزات إضافية تسهم في زيادة القدرة الإنتاجية لهذا المشروع الذي يتسع لذبح ٢٠ عجلا في يوم واحد.

بدوره رئيس مجلس مدينة السويداء المهندس وائل جربوع أكد أن المسلخ البلدي الجديد جاهز لاستقبال ذبائح القصابين بعد انتهاء الجهة المنفذة (الإسكان العسكري) والتي تقوم بتشطيب بعض الأعمال خلال ثلاثة أو أربعة أيام، لافتاً إلى ما يتمتع به المسلخ من ميزات وتجهيزات تكفل وصول لحوم الذبائح بشكلها الصحي والأمثل للمواطن.

١٧٠ معاملة يومياً تشمل تجديد رخص وتبديل محركات وتسجيل سيارة جديدة ونقل ملكية مركبة

| أسعد المقداد

قرار وزير النقل غزوان خير بك الناظم بتشكيل لجنة في كل مديرية من مديريات النقل في المحافظات التي مهمتها تسجيل السيارات بالطرق السليمة الأمر الذي ترك ارتياحاً عند أصحاب السيارات ولاسيما أنه خفف العبء عن المواطنين إضافة إلى الإسراع بإنجاز المعاملات.

مدير النقل في ريف دمشق المهندس محمد خاوندي أوضح أن اللجان ساهمت بحل الكثير من مشكلات الروتين والتأخير حيث أصبحت معاملات أصحاب السيارات تنتهي كاملة ضمن المديرية الواحدة وبشكل دقيق وسريع، مشيراً في تصريح خاص «الوطن» إلى أن إيرادات المديرية بلغت منذ بداية العام الجاري حتى تاريخه ٨٤٠ مليون ليرة حيث يتم إنجاز ما يزيد على ١٧٠ معاملة يومياً على مستوى المديرية، من تجديد ترخيص وفحص مركبات ونقل ملكية ماخفف عن مركز المدينة نحو ٢٥٪ من الضغط.

وأضاف خاوندي إن المديرية وبالتعاون مع المحافظة وشركة النقل الداخلي ومحافظة دمشق قامت بتعزيز الخطوط من خلال باصات النقل الداخلي الجديدة، حيث تم تسيير ١٠باصات من نهر عائشة صحنايا وبالعكس و١٠باصات جرمانا برامكة آداب و٦ باصات إلى مساكن الديماس و٥ باصات إلى جمرايا وباصين إلى منطقة جنود الأسد ومثلهما إلى منطقة الشيباني وباص واحد إلى منطقة قرى الأسد، ما أدى إلى تخفيف العبء عن السرافيس وحل جزء كبير من مشكلة النقل إلى هذه المناطق، لافتاً إلى أن المديرية قامت بتوزيع الميكروباصات عبر لجنة نقل الركاب حسب الحاجة الفعلية لكل منطقة من ميكروباصات المناطق الساخنة والمتوقفة حالياً ريثما تتم إعادة الأمان إلى هذه المناطق.

واعتبر خاوندي أن جمع كل الدوائر التي لها علاقة بعمل المراجعين ضمن مبنى المديرية من «تأمين- مرور- مالية- نقابة- بريد- تأمينات»، مع وضع لوحات إرشادية في ساحة المديرية مكن المراجع من إنجاز معاملته من دون الاستعانة بأحد والانتهاء من ظاهرة السمسرة، كما أن افتتاح الدوائر الفرعية جعل الخدمة تصل إلى جميع مناطق المحافظة، حيث تمّ تخفيف العبء عن المواطن من مشقة التنقل ومصاريف الانتقال إلى مقرّ المديرية في منطقة نهر عيشة، ولاسيما أنه تم تكليف دائرة النقل الفرعية بالنبك إتمام عملية نقل الملكية من دون الرجوع إلى المديرية، بالإضافة إلى الأعمال الموكلة إليها من فحص وتجديد ترخيص المركبات، في حين تمّ تكليف دائرة الكسوة إصدار بيان قيد المركبة خاص للوكالة للجهة المعنية.

وبين خاوندي أنه تم إدخال جميع المعلومات على الحواسب ولدى إنجاز أي معاملة يتم الدخول إلى صحيفة المركبة المدخلة على الحاسب للتأكد من مواصفاتها ومن جميع المعاملات المنفذة عليها ليتم بعد ذلك اختيار المعاملة المطلوب تنفيذها إضافة إلى تقليص عدد الأوراق بحيث لا تزيد على ورقتين لأي معاملة وتخفيض عدد التواقيع اللازمة لإنجازها مشيراً إلى أن مديرية النقل تنجز يومياً نحو ١٧٠ معاملة من تجديد رخص وتبديل محركات وتسجيل سيارة جديدة ونقل ملكية مركبة وغيرها في كل من الإدارة المركزية بمبنى المديرية وفي الدوائر الفرعية بالكسوة والنبك مبيناً أن دائرة النقل في النبك باتت تنفذ جميع معاملات المركبات بما فيها نقل الملكية بشكل كامل مع منح بيان قيد.

نقص كبير بالكوادر العاملة

٩٠٠٠ خدمة صحية لمنظومة الإسعاف السريع باللاذقية في ستة أشهر

| اللاذقية- نهى شيخ سليمان

تشهد بعض القطاعات الصحية في اللاذقية نقصاً كبيراً بعدد الكوادر العاملة فيها ما يرتب أعباء كبيرة على الكوادر القائمة على رأس عملها، منها على سبيل المثال لا الحصر مشفى تشرين الجامعي التي يصعب على العاملين به الحصول على إجازاتهم المستحقة ما لم يتوافر البديل لهم، وكذلك منظومة الإسعاف في مديرية صحة اللاذقية والتي تعمل بوتيرة جيدة رغم صعوبة العمل الناتج بالدرجة الأولى عن نقص السيارات والكوادر العاملة، حيث قدمت المنظومة خلال النصف الأول من العام الحالي ٩٠٠٠ خدمة صحية، وفي هذا المجال ذكر الدكتور لؤي سعيد رئيس منظومة الإسعاف في صحة اللاذقية أن المنظومة استطاعت تنفيذ المهام المطلوبة منها، وهي تمضي بشكل دؤوب وبكفاءة مميزة، لافتاً الانتباه إلى أنها تعرضت خلال بدايات الأزمة إلى خسائر مادية وبشرية جراء اعتداءات المجموعات الإرهابية، وأكد د. سعيد على وجود نقص كبير في كادر العمل، ونقص في عدد السيارات الأمر الذي يفرض ضغوطاً كبيرة على المنظومة وخاصة في ظل ازدياد حجم وأعباء مهام العمل المطلوبة ونوعيتها ومتطلبات تنفيذها، وأضاف: إنه ونظراً للظروف الضاغطة لجأت المنظومة إلى وضع خطة عمل تعتمد على مضاعفة جهود العاملين فيها، وذلك من خلال زيادة عدد مناوبات الممرضين والسائقين، مشيراً إلى أن معظم العاملين يضطرون للعمل على مدار الأربع والعشرين ساعة لمدة تزيد أحياناً على ثلاثة أيام بلياليها، وفي مقارنة رقمية لفت لأعمال المنظومة في عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥، حيث بلغت في العام الماضي ١٩٠٠٠ خدمة إسعافيه، على حين وصلت إلى ما يزيد على ٩٠٠٠ خدمة خلال النصف الأول من العام الحالي، وأوضح أن خدمات المنظومة شملت كلاً من حوادث الطرق، أزمات قلبية، تسممات، نسائية، طلق ناري، حروق، داخلية، أطفال، كسور ورضوض إضافة إلى حالات أخرى، مشيراً إلى أن هذا يفرض زيادة الاهتمام بموضوع طب الطوارئ.

وألقى د. سعيد الضوء على بعض المطالب والمقترحات الملحة التي من شأنها زيادة ورفع فاعلية المنظومة والمتمثلة بتشجيع عمل طب الطوارئ على كل مستوياته، وبجميع السبل لتطوير عمل الإسعاف، زيادة طبيعة العمل الممنوحة للعاملين في طب الطوارئ والإسعاف وعلى خلاف وظائفهم ودرجات تعيينهم، تشجيع التوسع في اختصاص طب الطوارئ على كل المستويات من: معاهد متوسطة – تمريض – أطباء باختصاص طب طوارئ، السعي الجدي الدائم لتأمين المواد اللوجيستية واللوجيستيكية الضرورية في عمل الطوارئ، تشكيل لجنة في كل مديرية لوضع خطة سنوية لتطوير خطط مواجهة حالات الطوارئ والكوارث بالشكل الذي يضمن استعداداً تاماً ودائما لكل متوقع، تأمين أماكن مناسبة لإقامة العاملين المناوبين في نقاط ومراكز الطوارئ بحيث تتوافر فيها كل المستلزمات الخدمية الضرورية من حمامات ومرافق ضرورية، وتزويد المناوبين لمدة ٢٤ ساعة بوجبات الطعام، تشميل سيارات الإسعاف والعاملين عليها بالتأمين الشامل، توحيد نظام العاملين المناوبين بين كل المحافظات بشكل يضمن حقوق العاملين ويبين ما لهم وما عليهم بكل وضوح ودقة منعاً للشعور بالغبن لدى العاملين ومنعاً لإثارة التساؤلات وغيرها التي تتكرر بشكل مزعج ومحرج من دون أن نجد لها المخارج القانونية والمناسبة، وخاصة في ظل نقص العدد وزيادة الحاجة لمناوبات إضافية لتلبية جميع النشاطات والمهام والنداءات، تلافي صعوبة إصلاح سيارات الإسعاف والتجهيزات الطبية فيها بسبب نقص الخبرات المحلية وعدم توافر قطع تبديل لأن مصدر السيارات أوروبي أو غربي بأضعف الإيمان ياباني وبالتالي فإن موضوع الصيانة يتأثر بشكل كبير بموضوع الحصار والعقوبات، وتمنى د. لؤي سعيد أن تلقى تلك المطالب الاهتمام الصادق من ذوي الشأن والعمل الجاد على تأمينها.

٨ آلاف طن طحين تنتظر استلامها باللاذقية

| اللاذقية – عبير محمود

أكّد مدير فرع المطاحن باللاذقية عبد الله طريفي في تصريح خاص لـ«الوطن» أن الخطة الإنتاجية في المطاحن الثلاث (الساحل – اللاذقية – جبلة) خلال الربع الثاني من العام الحالي وصلت نسبة التنفيذ فيها لـ١٢٠ ٪، مبيناً: وصلت نسبة تنفيذ الفرع في نيسان وأيار في مطحنة الساحل لـ١١٠٪ – اللاذقية لـ١٠٧٪ – جبلة لـ١٠٢٪ لتكون النسبة المنفذة بإجمالي المطاحن الثلاث ١٠٥ ٪ خلال الشهرين الرابع والخامس من ٢٠١٥، لتبلغ نسبة التنفيذ في مجمل النصف الأول من العام لـ١٤٣٪.

كما أشار طريفي إلى أن أرصدة الفرع من الدقيق المعبأ حالياً هي ٣٢٠٠ طن، في حين في المرفأ نحو ٨ آلاف طن بانتظار استلامهم بشكل كامل، وهم نحو ٣٣٠٠ طن بدأ الفرع بتفريغها من باخرة وصلت مؤخراً من إيران ليصار إلى توزيعها على النحو التالي: ١٠٠٠ طن لحمص ومثلها لحماة و٥٠٠ طن لطرطوس والباقي للاذقية وهي نحو ٨٠٠ طن، كما ينتظر فرع المطاحن الحصول على نتائج العينات المسحوبة من ٢٥٦ حاوية تحتوي على ٥ آلاف طن من الدقيق المعبأ فإذا ما طابقت المواصفات الخاصة بالفرع فستتم المباشرة بتوزيعها على المحافظات السورية حسب حاجة كل محافظة.

حرائق الغابات أيدٍ آثمة أم محض مصادفة..؟!

| سومر إبراهيم

تبلغ مساحة الغابات في سورية حوالي ٥٢٠ ألف هكتار منها ٢٣٠ ألف هكتار غابات طبيعية والباقي تحريج اصطناعي، ويبلغ عدد المحميات والحدائق النباتية ومناطق الوقاية ٣١ محمية ومنطقة بمساحة إجمالية تصل إلى ١٨٤٥٢١ هكتاراً.

هذه المساحات تشكل ثروة وطنية اقتصادية وبيئية وسياحية وصحية بما تمتلكها من مقومات الطبيعة الصرفة.

ولكن هذه الغابات والمحميات شهدت حالة مرعبة من التدهور السريع خلال السنوات السابقة نتيجة تعرضها لاعتداءات بشرية ممنهجة عبر القطع العشوائي الوحشي للأشجار الحراجية بهدف الاحتطاب والمتاجرة بها وكذلك الرعي الجائر والتوسع العمراني إضافة إلى الخطر الأكبر المتمثل بالحرائق المفتعلة التي أجهزت على مساحات واسعة من الغطاء الأخضر.

مدير الحراج في وزارة الزراعة المهندس وجيه الخوري كشف في تصريح خاص لـ«الوطن» أن عدد الحرائق الحراجية هذا العام تجاوز ٢٠٣ حرائق تضررت منها مئات الدونمات الحراجية الطبيعية والاصطناعية والمساحة الأكبر كانت في محافظة حماة منطقة الغاب بموقع الفريكة ونبل الخطيب بمساحة ٦٩٠٠ دونم وحريق آخر في موقع الحيدرية يتم تقدير المساحات المتضررة وتنظيم الضبوط الحراجية إضافة إلى حرائق منطقة مصياف، كما بلغت الحرائق الزراعية ١٠٠٠ حريق بمساحة تقديرية ٢٥٠٠٠ دونم منها أراض زراعية نامية عليها أعشاب ومنها مزروعة بأشجار مثمرة، مشيراً إلى أن هذه الحرائق سببت أضراراً كبيرة طالت التنوع الحيوي من الناحية البيئية والصحية والسياحية حتى إنها قضت في بعض المواقع على أشجار عمرها ٥٠ عاماً وغابات صنوبر معمرة ذاكراً أن ١ هكتار من الغابات الصنوبرية يحتجز ٢٢ طناً من غاز ثاني أكسيد الكربون ويطلق ١٨ طناً من غاز الأوكسجين.

وبين الخوري أن المديرية نظمت خلال العام الحالي ١٩٨١ ضبطاً شملت مخالفات قطع وتشويه ورعي جائر وكسر أراض حراجية وتفحيم وقلع، وتم إصدار ١٢٦ قرار نزع يد، لافتاً إلى أن هناك حالياً ١٤٠ مخفراً حراجياً في المحافظات و٧٥٠ خفيراً حراجياً يعملون على تطبيق قانون الحراج والضابطة الحراجية، أما مراكز إطفاء الحرائق التابعة لمديرية الحراج فهي ٢١ مركزاً و١٠٠ برج مراقبة منتشرة في المحافظات ومجهزة بأحدث تجهيزات التواصل وهي على جهوزية تامة على مدار الساعة لإخماد الحرائق والحد من انتشارها أو افتعالها.

وبين الخوري أنه تم الانتهاء من إعداد مسودة مشروع لتعديل قانون الحراج متضمناً إحداث لجان أهلية حراجية ممثلة للمجتمع المحلي تساهم في حماية الحراج المحيط بالقرية، ورفع نسبة التغطية الحراجية للأراضي الزراعية الخاصة من ٢٠ إلى ٣٠٪ التي تخضع لأحكام قانون الحراج وهذا يساهم في إيجاد حلول لطلبات المواطنين في استثمار أراضيهم، كما تم فتح مدة الرعي في الحراج المرخص للرعي وفق الحمولة الرعوية من دون تحديد فترة والتي كانت سابقاً ثمانية أشهر من بداية شهر تموز حتى نهاية شهر شباط من العام التالي.

كما تضمن مشروع التعديل حسب الخوري إمكانية منح الموافقات من الناحية الحراجية لإقامة منشآت خدمية أو سياحية أو صناعية غير ضارة بالحراج وعلى مسافة لا تقل عن ١٠ أمتار عن حرم الحراج بعد أن كانت ٧٥ متراً، وزيادة الغرامة وعقوبة الحبس على من أقدم على ارتكاب مخالفات حراجية من قطع أو قلع أو رعي أو حرق.